مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (38) العدد (2) 2016
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (38) No. (2) 2016

مشروع ربط البحار الخمسة ومتغيرات النظام الدولي

الدكتور عفيف حيدر*
الدكتور عصام إسماعيل**
فريد ميليش***

(تاريخ الإيداع 27 / 12 / 2015. قُبِل للنشر في 28 / 4 / 2016)

□ ملخّص □

طرحت سورية عبر مواقف متتابعة مشروع ربط البحار الخمسة: المتوسط والأسود وقزوين والخليج العربي والبحر الأحمر، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً لتوحيد جهود دولها، وتحقيق مصالحها، وبالتالي مواجهة المشروع الصهيوني الذي يعمل على تفتيت المنطقة.

وهو مشروع طموح وناجح بكل المقاييس حيث يعمل على تأسيس تاريخ جديد في المنطقة لكنه تعرض لنكسة وفق المعطيات الدولية والإقليمية الراهنة، وأن ما يحصل منذ سنوات في منطقتنا عامة وفي سورية خاصةً كونها في موقع القلب للمشروع هو نتيجة لصراع الإرادات بين مشاريع الهيمنة والسيطرة من جهة و نهج سورية القائم على القراءة الدقيقة والموضوعية لمجمل المتغيرات الدولية والإقليمية من جهة أخرى، وبأن هناك إمكانية تجدد المشروع وفق آليات جديدة في المستقبل بالاستناد الى العلاقات السورية الايرانية العراقية.

الكلمات المفتاحية:البحار الخمسة_سورية_النظام الدولي

*أستاذ-كلية الاقتصاد – جامعة تشرين- اللاذقية – سورية.
** أستاذ مساعد-كلية الاقتصاد – جامعة تشرين- اللاذقية – سورية.
*** طالب دكتوراه – قسم الاقتصاد والتخطيط -كلية الاقتصاد – جامعة تشرين- اللاذقية – سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (38) العدد (2) 2016
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (38) No. (2) 2016

Project linking The Five seas And The International System Variables

Dr. Afef Haedar*
Dr. Isam Esmael**
Fred Mellish***

(Received 27 / 12 / 2015. Accepted 28 / 4 / 2016)

□ ABSTRACT □

Syria raised through successive positions of linking the five seas: the Mediterranean, Black and Caspian and the Arabian Gulf and the Red Sea project, politically, economically and socially to unite its efforts and pursue their interests, and thus face of the Zionist project, which works to break up the region.

It is an ambitious project and successful by all standards where it's works to establish a new history in the region, but suffered a setback in accordance with the current international and regional data, and that what is happening for years in our region in general and in Syria as especially being in the heart of the project is the result of a conflict of wills between the hegemony projects and control on the one hand and Syria approach based on accurate and objective reading of the entire international changes and Regional the other hand, and that there is a possibility of renewed project in accordance with the new mechanisms in the future based on the Iraqi-Syrian-Iranian relations.

Key Words: The five seas – Syria – international system.

*Professor, Economics and planning Department - faculty of economics- Tishreen university - Lattakia- Syria.
**Professor, Economics and planning Department - faculty of economics- Tishreen university - Lattakia- Syria.
***Postgraduate student- Economics and planning Department - faculty of economics- Tishreen university- Lattakia- Syria.

مقدمة:

تسعى الوحدات السياسية في المجتمع الدولي بشكل عام لامتلاك القوة بحيث تكون محركاً للاقتصاد العالمي عبر التكتلات ذات الطابع الاقتصادي، في الوقت الذي نجد فيه أن هنالك وحدات سياسية أخرى تسعى لتحقيق مصالحها بما يتناسب و خيارات اللاعبين المهمين في الساحة الدولية ، فتتبدل الأدوار وفقا للمتغيرات الدولية ومصالح القوى والتكتلات الاقتصادية ، وتضارب الرؤى، والمشاريع بين النوعين من الوحدات السياسية يؤدي بالنتيجة الى أزمات عالمية، أو إقليمية، والتي تعني مجموعة من التفاعلات بين قوى تعيش حالة صراع قد يبلغ درجة المواجهة، مما يتطلب اتخاذ مواقف قد تكون مصيرية في بعض الأحيان، لأن تلك الأزمات غالباً ما تهدد المصالح العليا للدول، فالكثير من الأزمات المتعاقبة والصراعات عبر التاريخ أعادت صياغة العالم وأثرت في الأنظمة السائدة ، والمسارات التي طرأت على المجتمع الدولي تنحرف دائماً باتجاه ما، فدوران الشعوب في فلك القوى والتكتلات تمر في مراحل أساسية ضمن المتغيرات الحاصلة والمؤثرة في المجتمع الدولي.

إن أي تحليل معمق يكشف عن أن الخطوط الجغرافية التي تفجر التنافس الدولي تتطابق بدرجة كبيرة مع نفوذ القوى الدولية أو الإقليمية (التي تدخل علاقة شراكة بالمعنى الجيوبوليتيكي ،أو صراعاً، أواعتمادا متبادلا) ، التي تحاول الدفع باتجاه عملية مراجعة لهيكل النظام الدولي وتراتبية تلك القوى ، وتتقاطع كذلك مع فضاء الطاقة العالمي ، سواء فيما يتعلق من جهة بمصادر الطاقة أو فيما يتعلق من جهة أخرى بالممرات البرية أو البحرية، مما جعل منطقة الشرق الأوسط تحتل دائماً أهمية سياسية كبيرة بحسب توزيع القوة في العالم بين العديد من الفواعل ، وكذلك اليوم في أبشع صورهاوفق تركيباتها المعقدة وإشكالياتها في ظل اختلال النموذج السياسي والاقتصادي الدولي السائد ، كما يبدو الحال في سورية ، وقبلها في أوكرانيا وسابقاً في أبخازيا منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين، وعلى أوسيتيا الجنوبية في عام 2008، أو فيما يتعلق بتقنيات استخدام الطاقة الذي حظيّ باهتمام الباحثين وافرز العديد من النظريات والدراسات عن حركة التفاعلات الدولية بما يكتسب أهمية خاصة في هذه اللحظة الدولية الراهنة سواء للسعي من أجل تجاوز الأشكال التقليدية السابقة، أو على مستوى البحث عن تقنيات جديدة لاستغلال أكثر لمصادر الطاقة المتاحة.

البحث في النظام الاقتصادي الدولي وتقاطعاته يتوقف على فهم التطورات السياسية والاقتصادية والمؤسسية منذ الحرب العالمية الثانية ومن ثم الحرب الباردة حيث عرف العالم درجة كبيرة من وضوح العلاقات الاقتصادية الدولية،في حين كانت فترة ما بين الحربين العالميتين انتقالية مضطربة لم تسمح بقيام نظام اقتصادي دولي مستقر ، حيث ادى التطور الاقتصادي الى طرح أفكار ومشاريع اندماج الدول في علاقات تبادل تجاري واتصال بين الشعوب(كمشروع ربط البحار الخمسة) في عالم يسوده الإنقسام الى شمال غني وجنوب فقيرمن جهة، و الدول الغنية مابين منتصر وخاسر للحرب ما كان يشكل فيما سبق الدول استعمارية من جهة أخرى، بالاضافة لبروز الأحلاف والتكتلات الدولية والاقليمية.

أهمية البحث و أهدافه:

تأتي أهمية الدراسة من كونها تناقش قضية من أهم القضايا التي أثرت فيها المتغيرات الدولية، وهي مشروع أو فكرة ربط البحار الخمسة التي لم تبصر النور ، ولكن لا بد من دراستها على الرغم من أن القوائم السياسية لهذا المشروع انهارت دفعة واحدة، وحفرت مكانها الخنادق والدشم ، وذلك لإمكانية تجددها مع المصالح الاقتصادية التي سيجلبها تعاون دول الإقليم مع أقطاب الغاز العالميين استناداً إلى التحالف الحالي القائم بين سورية وإيران، و التفاهم

مع العراق ، فسورية قادرة على استخدام موقعها الجغرافي لتمرير طاقة غاز واعدة جداً باتجاه أوروبا باعتبارها منفذه الوحيد على المتوسط.

هدف البحث:

يهدف البحث من خلا ل دراسة المفاهيم الأساسية التي تم وفقها طرح فكرة أومشروع ربط البحار الخمسة، وتأثره بالمتغيرات السياسية والاقتصادية الدولية الحاصلة الى إلإبراز مقومات المشروع وأهدافه وتقاطعاته المحلية والاقليمية والدولية بنتيجة السعي لامتلاك القوة بشكل أو بآخر وفق استراتيجيات الدول الداخلة في المشروع،وأهداف ومشاريع القوى الأكثر نفوذاً على المستوى الدولي لإيقاف المشروع ،وطرحهم لمشاريع تقطع الطريق أمام مشروع البحار الخمسة، بالإضافة لمناقشة فكرة أمكانية تجدده وفق معطيات تقاطع المصالح الاقليمة والدولية دون مشاركة بعض الدول التي تناصب العداء لسورية، كتركيا وفق ما يحصل اليوم.

إشكالية البحث وتساؤلاته:

تكمن إشكالية البحث في انعكاس التطورات، والمتغيرات، بين ما يرسم من خطط وما ينتج عنها بالإجابة عن السؤال التالي: هل قضية (ربط البحار الخمسة) عبر خطوط الغاز والنقل البحري والسككي وشبكات الكهرباء ممكنة لدخول عصراً جديد؟ وهل يمكن أن تتجاوز منطقتنا الواقع القائم حالياً ؟ أم لن يحصل ذلك مع تقاطع مصالح دول الغاز بعد التحولات التي طرأت للهيمنة والسيطرة على المنطقة وفق الأجندة الأمريكية ومشاريعها الهادفة لتلبية مصالح حليفتها (أسرائيل) ، والدول التي تدور في فلكها إقليميا من جهة، ومصالح الدولة القومية في أي سورية التي تسعى لتحقيق مصالح شعوبها وحماية ترابها والدفاع عن سيادتها من جهة أخرى.

منهجية البحث:

نظراً لطبيعة البحث وتشعباته ، اعتمد الباحث على مناهج البحث التالية:

1 ـ المنهج التاريخي ، لتقديم قراءة تاريخية اقتصادياً وسياسياً لنشوء فكرة مشروع ربط البحار الخمسة والخطوات التي اتخذت باتجاه تنفيذه .

2 ـ المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة تحليلية لفكرة المشروع وفق مصالح الدول المعنية به ،وتأثير تغيرات المناخ الدولي والاقليمي ، واستراتيجيات الدول المؤثرة عالمياً والسياسات المتبعة.

الدراسات السابقة:

تعتمد هذه الدراسة على الأبحاث والدراسات في الكتب والمجلات السياسية المختصة المختلفة:

1 . Gérard Chaliand, Michel Vres un nouvel ordre du monde نحو نظام عالمي جديد Jan جيرار شاليان و ميشال جان ترجمه للعربية عبدالحق الزموري، مدير مركز أبعاد للدراسات الاستشرافية المغاربية،صدر عام 2013،باريس ، يتناول البحث صعود السيطرة الغربية على العالم ، سيطرة لم تدم حسب رأي الباحث أكثر من قرنين من الزمن، كما يرسم معالم نظام دولي جديد يتشكّل تحت أعيننا، وتقفز فيه قوى صاعدة من لتحتل تدريجيًا المشهد العالمي.ويتمحور البحث حول آليات وآثار وتداعيات "الإعلان عن بداية النهاية للهيمنة المطلقة التي مارسها الغرب منذ ما يقرب من ثلاثة قرون"، مؤشرًا إلى أن هذا التحول الجيوسياسي يظهر في الأزمة المالية

والاقتصادية التي عرفها العالم عامي 2007 –2008،ويتطرق لأهمية منطقة الشرق الاوسط بمكوناتها كافة ومنها الطاقة والموقع الهام في هذا التحول.

2 . معضلات التقارب الإقليمي وفرص إعادة تشكيل العالم مالك عوني ،مجلة السياسة الدولية، العدد 201، 2015.، أبرزالباحث فكرة التكامل الإقليمي، كإطاراً مؤسسيا لتنظيم العلاقة بين عدد من الدول ذات السيادة وإدارة جهودها بشكل سلمي بهدف تحسين حياة شعوبها، وتعزيز وضعها في النظام الدولي، في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وربط عدم تحقيق أي إنجازات تكاملية حقيقية علي أرض الواقع وفق أزمات التكامل الإقليمي، وعوامل إخفاقه .

3 . **القوة في القرن الحادي والعشرين** كتاب للأكاديمي السياسي بيير بوهلرت صدر عن أكاديمية الدراسات في باريس عام **2011**، تحدث فيه عن التحولات التي طرأت على المفهوم المركزي الذي يتحكم في العلاقات الدولية،و الأسس التي تتحكم في توزيع القوة في العالم وقد حددها لتشمل ا الديمغرافية والقوة الاقتصادية والقانون والجغرافيا والقوة العسكرية والقدرة على الابتكار الفكريوالتكنولوجي،بالإضافة لتساؤله عن حالة المخاض المتواصل في العلاقات الدولية والتي توحي بميلاد نظام دولي جديد واعتبر أن هناك عوامل واعتبارات أخرى ستتدخل في تحديد ملامح القوة في عالم القرن الحادي والعشرين .

مشروع ربط البحار الخمسة ومتغيرات النظام الدولي

اعتمدت السياسة الخارجية السورية على القراءة الدقيقة والموضوعية لمجمل المتغيرات الدولية والإقليمية، الأمر الذي مكنها من الحفاظ على دورها الإقليمي، تأسيساً على التحديد الواضح والدقيق لأهدافها والمرونة في الوصول إلى تلك الأهداف، في ظل ترتيب سليم للأولويات، وبطول أناة وصبر وأعصاب باردة، ولذلك يخطئ الكثيرون في الاعتقاد بأن السياسة الخارجية لبلد ما يجب أن تستجيب بالطريقة نفسها بغض النظر عن الحدث، وهو ما يؤدي بهم إلى إطلاق أحكام مسبقة.

طرحت سورية عبر مواقف متتابعة مشروع ربط البحار الخمسة: المتوسط والأسود وقزوين والخليج العربي والبحر الأحمر، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً بوصف هذه المنطقة منطقة متشاركة في التاريخ والثقافة والمستقبل، ولديها عوامل النهضة والتنمية، ومن حقها توحيد جهودها لحماية شعوبها وتحقيق مصالحها وبالتالي مواجهة المشروع الصهيوني الذي يعمل على تفتيت المنطقة، ويسعى إلى إفشال كل جهد وحدوي فيها.

ومع أواخر نيسان 2009 كان الرئيس **الأسد** يفتح أبواب العمق الأوروبي من خلال زيارته إلى النمسا ومن ثم إلى سلوفاكيا، في زيارة حضرت بقوتها الاقتصادية حيث شهدت الزيارة افتتاح الملتقى الاقتصادي السوري النمساوي والملتقى الاقتصادي السوري السلوفاكي، أما الجوانب السياسية فيمكن إيجازها بما طالب به الرئيس النمساوي **هانز فيشر** من خلال حوار أجرته معه صحيفة الوطن السورية بتطبيق القرار 242 والانسحاب الكامل من الجولان، داعياً أوروبا لأن يكون لها دور في عملية السلام «مؤكداً في الوقت نفسه أهمية دور سورية : «أنا أعترف وأعي جيداً أن سورية لاعب مهم في هذه المنطقة من العالم، هذا واقع لا نتردد في إعلانه وقبوله.. ونأمل أن تكون مواقفنا متفقة، وفي حال لم نتفق على كل المواضيع، فهذا لا يعني ألا يكون لدينا علاقات جيدة ومميزة ، وبقدوم صيف عام 2009 كان الرئيس **الأسد** يطرح من القوقاز وتحديداً من أرمينيا نظرية اقتصادية سياسية جديدة سبق أن تطرق إليها في النمسا؛ وهي نظرية ربط مناطق البحار الخمسة كمنظومة اقتصادية متحدة ومتكاملة، ليكمل الطرح خلال زيارته إلى أذربيجان حيث أشار إلى ضرورة الربط الفيزيائي بين البنية التحتية لدول المنطقة بما يشكل شبكة متكاملة من أنابيب الغاز

والسكك الحديدية والطرق والمرافئ التي تربط بين البحار المتوسط والأسود وقزوين والخليج وحتى البحر الأحمر.(الزعبي–2009)

إن هذه النظرية تعتمد على إنشاء كتلة إقليمية تصون ثروات المنطقة ومصالحها وتتقاطع مع مصالح الآخرين بقدر ما تفيد المصالح الوطنية لكل دولة عبر تشكيل فضاء استراتيجي لمرور النفط والمياه والغاز والتجارة لأهمية ذلك في استثمار التاريخ والجغرافيا في العالم اللا قطبي وطرح مشاريع طموحة تعود بالنفع على شعوب المنطقة وتصونها من التهديدات وغطرسة القوى الخارجية وهو ما اعتمدته سورية بصياغة نظرية البحار الخمسة.(صحيفة الاقتصادية، العدد 424)

وفي مقابلة مع صحيفة لاريبوبليكا الإيطالية نشرتها الصحافة العربية أواخر أيار، قال الرئيس **بشار الأسد** «إنّ منطقتنا تشهد ولادة تحالف تفرضه المصالح المشتركة وتتوافق ضمنه السياسات والمبادئ »، لافتاً إلى «أنّ فضاءً وحيداً بدأ يتبلور يجمع بين خمسة بحار، هي: البحر المتوسط وبحر قزوين والبحر الأسود والخليج العربي والبحر الأحمر، أي مركز العالم. (القوتلي–2010)

(الشاهر–2010)

وبالفعل، تزامن تراجع هيبة وهيمنة القطب الأحادي الأميركي على هذا الجزء من العالم مع بروز قوى إقليمية صاعدة، وبالتحديد قوة ناشئة لإقليم جديد يبدو في طور التشكل اليوم كرؤية تربط أربعة بلدان متجاورة، أربعة بحار تحوي مخزوناً استثنائياً من الطاقة والتبادل التجاري وفرص النمو . ومع أنها لم ترتق حتى الآن إلى مستوى المشروع الملموس (تحدث الرئيس **الأسد** حتى الآن عن تحالف)، لا يسع المراقب سوى متابعة إرهاصات نسج علاقات خاصة تجمع كلاً من أنقرة، دمشق، بغداد، وطهران عبر خطوات تعاون بين دول تمثّل ساحة التلاقي بين الطموحات السياسة والاقتصادية، والمتكئة على رصيد كبير في التراث الإنساني والبيئة الحضارية المدمجة.

الميزات العامة للإقليم

يقع محور هذا الإقليم على الخط الواصل بين مضيقين حيويين وفضائه ، ففي بوابته الجنوبية الشرقية يقع مضيق هرمز أكثر المضائق أهمية استراتيجية على الإطلاق، حيث يمثّل الوصلة الحيوية لآبار نفط الخليج وبحر عمان مع المحيط الهندي، وتمر عبره يومياً حوالي خمس وسبعين سفينة شحن وستة عشر مليون برميل نفط . أما عند البوابة الشمالية الغربية، فيمثّل مضيق الدردنيل الصلة بين المتوسط والبحر الأسود، حيث تعبره مئة وخمسون سفينة يومياً تنقل في ما تنقل ثلاثة ملايين برميل نفط .، ويضم الإقليم مجموعة سكانية يناهز عددها المئتي مليون نسمة ذات

سمات فتية، على بقعة جغرافية تناهز مساحتها ثلاثة ملايين كيلومتر مربع، غنية بالموارد الطبيعية . وعلى خلفية متوسط النمو السكاني الذي يبلغ 5،1 %سنوياً (مقارنة مع 4،0% لأوروبا)، يبلغ الناتج المحلي الإجمالي 1160 مليار دولار مع متوسط نمو يقارب 5،6% سنوياً، يتأهل الإقليم لمعدلات عالية من النمو، ستتسارع حتماً عند إنجاز الربط والتكامل الإقليميين.(القوتلي–2010)

وزن الجغرافيا السياسية

يمثّل هذا المربع المكوّن من عدة دول مفتاح أوراسيا . أوراسيا منشأ الطامحين إلى مصاف القوة العظمى على مر التاريخ، التي يقول عنها **بريجنسكي** إن من يسيطر عليها لا يؤثر فقط على اثنتين من أكثر القارات إنتاجية من الناحية الاقتصادية، بل يؤثر تأثيراً حاسماً على الهيمنة الأميركية والمشروعية التاريخية المنبثقة عنها . من هنا صيغ (مبدأ **كارتر**) الذي ما زال قيد الاستخدام بعد ثلاثين عاماً على وضعه، حيث تعد الولايات المتحدة أي محاولة للتحكم بالخليج العربي هجوماً مباشراً على المصالح الأميركية تقتضي مواجهته بكل الوسائل . تحت هذا المبدأ تتدرج حربا أميركا في الخليج، وتحت المبدأ نفسه تدرس خيارات حربها الثالثة هناك.(بريجنسكي–2012)

إن محور «قوس الأزمات» (المصطلح الغالي على قلب **بريجنسكي**) اليوم هوأكثر خطورة، ليس سوى المنطقة الجغرافية التي تضم هذه الدول الأربع، أي تركيا، سورية، العراق، وإيران، والتي تنشط على إيقاعات تفاعل العوامل الاقتصادية – الاجتماعية الخاصة بها والتي قد تحمل لبوس القومية السياسية. إنه مركّب من الاعتبارات العسكرية والاقتصادية الاستراتيجية، وفي مقدمة كل ذلك مدخل الولايات المتحدة إلى أوراسيا عبر خاصرتها الرخوة في الجنوب، التي وضعت دول الإقليم في وضعية دفاعية منذ أكثر من ثلاثة عقود.(بريجنسكي–2012)

لقد أصبحت هذه المنطقة من العالم في قلب ذاك المحور من خلال عمل الولايات المتحدة ذاتها على نقل مركز الثقل الاستراتيجي تدريجياً بعد نهاية الحرب الباردة من أوروبا إلى آسيا، وهي كانت قد تحررت من عبء الردع، وتبنت عقيدة هجومية مباشرة بدأتها في حرب الخليج الأولى عام 1991، من أجل احتواء تمدد محتمل للصين، مواجهة إيران، استثمار أسواق الهند الصاعدة، وفي الوقت عينه إحكام السيطرة على خطوط نقل الطاقة.

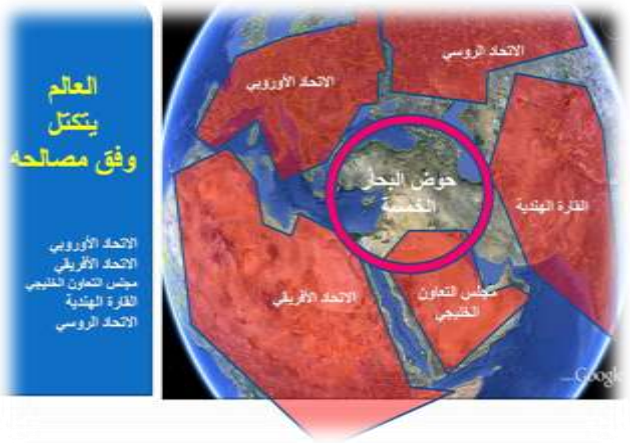

إن التوتر الاستراتيجي على هذا الفالق الجيوسياسي الذي سبّبته إسرائيل منذ منتصف القرن الماضي بداية، ثم الولايات المتحدة لاحقاً، مثّل مبرراً كافياً لهذه الأخيرة (كما لحلف الناتو) للتموضع والانتشار العسكري عليه، وليس صدفة إذاً أن تتلازم «منطقة المسؤولية» المركزية تبعاً لخريطة القيادة الوسطى الأميركية اليوم، مع نطاق حلف بغداد نفسه، أو حلف السنتو (المركزي) اللذين مضيا. هذا يسمى ثوابت في منطوق الجغرافيا السياسية . ثوابت كمثل مواجهة

الاندفاع الروسي التقليدي المتجه نزولاً من الشمال نحو الجنوب عبر القوقاز، لكنه، وهنا الجديد، يتزامن مع حراك إيراني (جنوب– شمال وشرق– غرب) وآخر تركي (جنوب– غرب وشمال– شرق).

يقتضي هنا ملاحظة ثلاثة عوامل متفاعلة نتيجة الغزو والتواجد الأمريكي في المنطقة:(الشاهر–2010)

باختصار، لقد ساهمت هذه الأسباب مجتمعة في تأسيس دينامية جديدة عنوانها المقاومة واستثمار مفاعيلها باتجاه الانتقال من وضع الدفاع السلبي إلى وضع المبادرة . إنه تطور في الاتجاه الصحيح لمن يملك الرؤية والإرادة، واليوم قبيل مباشرة استراتيجية الخروج الأميركي من «المستنقع»، لم تعد بيئة الإقليم مستقرة أبداً للأمريكان، وهي لم تكن مستقرة أساساً خلال عملية الغزو المباشر عينها قبل عقود من الزمن . وفي محيط غير مستقر يفترض الوضع الجيوستراتيجي للمنطقة مقاربة جديدة للنظام الإقليمي كما لتعبيرات القوة والمجال اللذين يعودان له، وهذا ما يحصل.

صعود الجيوستراتيجيا

تتميز المقاربة الجيوستراتيجية عن الجيوسياسية بأن الأولى تأخذ بعين الاعتبار عوامل طاغية من نوع أهمية الموارد المتاحة، طموحات الدول المعنية وأهدافها، استثمار الجغرافيا السياسية في اللحظة التاريخية، كما لتأثير امتلاك التكنولوجيا على المجالات الاقتصادية والعسكرية، ثم تعيد الاستراتيجية الكلية تشكيل فضاءات التبادل وتنظم علاقات القوة في الإقليم، حيث تتركز ديناميات الحركة والنفوذ حول قطاع ما (الطاقة مثالاً)، لتخلق منها تعبيرات القوة العابرة للحدود الوطنية.

لذلك ما زال الكثيرين من الدارسين ينظر إلى الحراك حول الإقليم الجديد من زاوية تمحوره حول السياسات النفطية الإقليمية، حيث يتنافس اللاعبون ليس للسيطرة على مناطق جغرافية بعينها بل على خطوط الأنابيب وممرات الناقلات والعقود النفطية، كجوائز لهذه الصفقة أو تلك، وتبرز بالفعل أهمية الإقليم «كجسر للطاقة «يربط موارد الخليج مع آسيا الوسطى مع قزوين، إضافة إلى أن افتتاح خطوط نقل النفط والغاز يجعل من هذه البلاد من دون شك مهمة للطاقة العابرة، ما يعزز موقعها على الرقعة الدولية.

لكن «سياسات الطاقة» لا تكفي وحدها لفهم الديناميات الإقليمية التقليدية منها والمستجدة، لأنه في أساس هذا الحراك، تملك هذه الدول نفوذاً ومصالح قومية في محيطها المباشر : كإيران في آسيا الوسطى، سورية في بلاد الشام،

والعراق في الخليج تعمل على تأكيده وتعزيزه حضوراً فاعلاً وسياسات . إن عملية «الإشعاع» هذه خارج الحدود الدولية لمكونات الإقليم ستمنحه دينامية وعمقاً كانا لفترة قريبة حكراً على الدول الكبرى.

في جميع الأحوال، من المفيد هنا رصد مسار الاندماج الإقليمي من أجل التحقق من امتلاك هذا الإقليم خصائص المجموعة المندمجة في الزمن الراهن، وذلك من خلال زوايا أربع:

1- التعاون العام من خلال معاهدات استراتيجية، بروتوكولات تعاون وتيسير، إضافة للمباشرة بمشاريع تختص بالربط وبالبنية التحتية الإقليمية ، حيث بدأ تطوير الربط الحديدي عبر ثلاثة خطوط شمالية، ووضعت الدراسات لخط طرطوس – إيران مروراً بالعراق.

2- التعاون العسكري، وقد بدأ بالاتفاقيات العسكرية بين سورية وإيران، وبعض التقارب بين سورية والعراق.

3- التعاون الاقتصادي مثل التخفيف من الحواجز والرسوم الجمركية المباشرة.

4- التنسيق على صعيد السياسات الخارجية، ويبرز هنا التفاهم التركي الإيراني في الملف النووي مثالاً، عدا مواقف منسقة في نشاط منظمة المؤتمر الإسلامي، لكن في صميم ذلك الدفاع الحاد عن فلسطين كلها بأهلها وأقصاها في جميع المناسبات.

بنية النظام الدولي وأثرها في المنطقة:

يركز التحليل للسياسة الخارجية من منظور النظام الدولي اهتمامه على المستوى الكلي للتحليل Macro Level of Analysis وينصب الاهتمام الرئيس على التغييرات في البيئة الدولية التي تنفذ فيها الدول سياستها الخارجية. وهنا يشار إلى أن أي تغيرات في مزايا النظام الدولي ستؤدي إلى تغيرات في السلوك الخارجي للدول التي تكون هذا النظام.(هيجانه-1999)

وعلى الرغم من أنّ الدولة تشكل الوحدة الفاعلة في تشكيل النظام الدولي، بيد أنها لم تعد اللاعب الوحيد كما كانت عليه الحال في تنظيم العلاقات الدولية، إذ ظهرت إلى جانب الدول كوحدات سياسية- المنظمات العالمية والإقليمية والحكومية منها وغير الحكومية والمؤسسات متعددة الجنسيات وحركات وقوى إقليمية وعالمية- دخلت جميعها في صيغ متباينة في التفاعلات سلباً أو إيجاباً.(الحديثي-1998)

ومن ثم فإنّ هذا النظام تتفرع منه أنظمة أخرى متعددة تسمى بالأنظمة الفرعية التي تتشكل على أساس إقليمي تتعدد خصائصه في ضوء التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي تحدث بين وحدات متقاربة جغرافياً ولديها أهداف ومصالح مشتركة ورؤى سياسية متشابهة أحياناً، وتربطها عوامل أخرى كاللغة أو الدين أو الحضارة ... وغيرها، والأمثلة على ذلك عديدة أبرزها مثلاً النظام الإقليمي العربي ونظام غرب أوروبة... وغيرها.

وبمعنى آخر إنّ النظام الدولي هو ذلك الوعاء الذي يضم الوحدات السياسية (الدول وغيرها)، التي تتداخل فيما بينها بأنماط من التفاعلات وقد تأخذ هذه التفاعلات شكلاً تصارعياً، وتشمل حالات التوتر والتلويح باستخدام القوة المسلحة أو استعمال العنف، أو الشكل الآخر وهو الشكل التعاوني ويتجسد بالاتصالات والتفاعلات التجارية والاقتصادية... وغيرها.

وتأسيساً على ذلك يمكن القول أنّ هناك عناصر رئيسة يتكون منها النظام الدولي وهي:

1- وحدات يتكون منها النظام، وليس من الضروري أن تكون دولاً، كالمنظمات الإقليمية والعالمية والمؤسسات ذات الوجود المتعدد (الدولي) كمؤسسات الإعلام الدولي، والشركات متعددة الجنسية، كذلك الأشخاص الذين يقومون بأدوار دولية.

2- التفاعلات التي تنضم بين وحدات النظام الدولي، سواء أكانت في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والثقافية أو غيرها.

3- وجود قواعد تنظيم هذه التفاعلات بين وحدات هذا النظام ويعبر عن هذه القواعد بالقانون الدولي والمواثيق والمعاهدات والأعراف الدولية كحق السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى والأعراف الدبلوماسية.

مفهوم النظام الدولي:

يعد مفهوم النظام من أكثر المفاهيم استخداماً في شتى المعارف والعلوم، وخاصة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، إذ نمت المناهج التنسيقية والرؤى النظمية في النظر إلى مختلف الظواهر الطبيعية والبشرية، واجتهد علماء السياسة كغيرهم في مختلف التخصصات في سبيل التعرف إلى المستوى الدولي.

لقد أصبحت فكرة (النظام) من المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها علم العلاقات الدولية، التي تهدف إلى اكتشاف أنماط من التفاعل في السياسة الدولية، وقد اهتمت فئة من علماء السياسة بهذه المسألة فوضعت للنظم نظرية وظفتها في دراسة السياسة، معتبرة أنّ الحياة السياسية في مجتمع ما ليست سوى كتلة من التفاعلات تحيط بها نظم اجتماعية تؤثر فيها بشكل مستمر.

تعريف النظام الدولي

طرحت العديد من التعريفات لتحديد مفهوم النظام الدولي، وتنوعت هذه التعريفات تبعاً لاختلاف آراء ووجهات نظر واضعي هذه التعريفات، ومن بينهم **ستانلي هوفمان**، وإذ نظر إلى النظام الدولي على أنه عبارة عن نمط للعلاقات بين الوحدات الأساسية الدولية، ويتحدد هذا النمط بطريقة بنيان أو هيكل العالم فقد تطرأ تغيرات على النظام مردها التطور التكنولوجي أو التغير في الأهداف السياسية الرئيسة لوحدات النظام أو نتيجة لتغير في شكل الصراع بين مختلف الوحدات المشكلة للنظام.(المهيدي- 2009)

وبشكلٍ عام يعرّف النظام (System) بأنه "عبارة عن كيان عام تتداخل عناصره ومكوناته على نحو يجعله يتفاعل ويتبلور في النهاية بصورة أو بأُخرى".

عرفه **كينيث بولندنغ** فعرفه بأنه مجموعة من الوحدات السلوكية المتفاعلة التي تسمى أمماً أو دولاً والتي يضاف إليها أحياناً بعض المنظمات فوق القومية كالأمم المتحدة، ويمكن أن توصف كل وحدة من هذه الوحدات السلوكية بأنها مجموعة من المتغيرات التي تفترض وجود علاقات متينة فيما بينها.(فهمي-1995)

أما **كينيث والتز** (Keneth–Weltz) فعرفه بأنه "عبارة عن مجموعة من الوحدات التي تتفاعل فيما بينها، من ناحية يتكون النظام من هيكل أو بنيان، ومن ناحية أخرى من وحدات النظام".(المهيدي- 2009)

ويعرف آخرون النظام الدولي بالنظر إلى مجموعة قواعد التعامل الدولي الناتج من التفاعلات الدينية والسياسية والاقتصادية الحاصلة بين القوى الكبرى وأثرها في العالم كله في مرحلة تاريخية معينة.(داوود-2003)

ومما تقدم يمكن القول أنّ النظام الدولي هو محصلة التفاعلات (التعاونية منها والتصارعية) القائمة بين الوحدات السياسية التي يتكون منها النظام سواء أكانت هذه الوحدات (الدول) أو غير الدول كالمنظمات الإقليمية والعالمية الحكومية وغير الحكومية.

الهيمنة الاميركية على النظام الدولي :

بسقوط الاتحاد السوفيتي وتفككه وتحوله إلى كومنولث ، أصبح المسرح العالمي للسياسة الدولية مهيئاً لاستقبال الولايات المتحدة لتفرض هيمنتها وسيطرتها على العالم وتحكمه من خلال القيام بدور شرطي العالم . وأصبحت الولايات

المتحدة القوة الأعظم التي تحاول فرض السيطرة على العالم في المجالات كافة ، سياسياً واقتصادياً وإعلامياً وثقافياً وعسكرياً ، كما تحاول فرض قواعد نظام عالمي جديد يتفق مع الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة تدعمها أدواتها الحربية والتكنولوجية والمادية .

والقدرة العسكرية تنسب أساساً إلى الولايات المتحدة وتأتي القدرة الاقتصادية لنجدها أيضاً لدى الولايات المتحدة ولكن يشترك معها في هذه القدرة كل من اليابان وأوروبا ويمكن أن تنضم إليها الصين أيضاً ، إلاّ أنه في مجال الهيمنة على العالم فالولايات المتحدة لا تريد إلا نفسها . والولايات المتحدة تجد أن ما يصلح لها لابد وأن يصير صالحاً لباقي دول العالم ، وأن أمركة ثقافتها وطرق معيشتها يجب أن تُملى وتُفرض على الجميع في أنحاء العالم ، بصفتها مسؤولة عن الإدارة والإشراف على الشؤون والقضايا العالمية ودورها كشرطي لهذا الكون.(بريجنسكي–2012)

والولايات المتحدة مقتنعة تماماً بأنها القوة العظمى الوحيدة في العالم دون منافس ، كما أنها تمكنت من تنمية وتطوير استراتيجيتها لكي تظل القوى العظمى الوحيدة في هذا الكون ، وتقول مادلين أولبرايت وزيرة خارجيتها الأسبق "نحن أمة لا غنى عنها ، حيث تعمل واشنطن ما بوسعها لكي لا تظهر قوى أخرى تهدد أو تنافس هذه الهيمنة فعلى المدى القريب لا وجود لمثل هذا التهديد ولكن ربما على المدى البعيد يمكن أن تحدث منافسة من جانب أوروبا أو روسيا أو الصين"، ولذلك تعمل الولايات المتحدة على عدم استقطاب روسيا لأي دولة في العالم ، ولن يتأتى ذلك إلاّ من خلال قوة اقتصادية روسية لا تتمناها الولايات المتحدة ولذلك تقدم المعونات لروسيا بصورة محسوبة بعناية.(عباس– 1996)

ويمكن القول إن النزوع المطرد نحو الأحادية القطبية بالنسبة للولايات المتحدة تم تعزيزه بوساطة مؤثرين مهمين: (براون – 2005)

الأول: ما يسمى بالثورة في الشؤون العسكرية وهي التي شملت إعادة بناء القوات المسلحة لتعزيز قدراتها على التحرك الحاسم لمواجهة طيفاً واسعاً من التحديات بدءاً بالصراعات الكبرى ومروراً بالتدخل السريع والضربات الانتقائية وانتهاء بفعاليات زمن السلم ، وقد ساعدت الثورة في مجال تكنولوجيا المعلومات على الجمع بين الدقة والسرعة والتحكم الكامل عن بعد والاستطلاع والرصد والتفوق في المعلومات والسيطرة المباشرة على ساحة القتال وبصورة خاصة فإن القدرة المتنامية على شن الحروب دون الحاجة إلى حلفاء أو مع عدد قليل جداً من الحلفاء شكلت منعطفاً في الاستراتيجية العسكرية وحافزاً قوياً لنمو نزعة التدخل العسكري في العالم .

الثاني: تزايد الشعور بالتهديد بعد أحداث 11 ايلول 2001 فضرورات مكافحة الإرهاب قد اندمجت بصورة تامة مع طيف واسع من الأهداف على صعيد الأمن القومي والسياسة الخارجية وهكذا وفرت الحرب على الإرهاب حسب قول الرئيس الاميركي بوش "فرصة عظيمة لقيادة العالم نحو قيم كفيلة بجلب السلام الدائم"

وعليه يمكن تحديد الأهداف القومية الدائمة للولايات المتحدة، والتي لا تستطيع الأستمرار في الهيمنة وتمرير المشاريع وتحقيق مصالحها ومصالح حلفائها، لإرساء نمط من العلاقات الدولية ،و تكون هي محورها بـ:

1. توافر الحماية والدفاع عن وحدة أراضي الولايات المتحدة.
2. الهيمنة على النظام الدولي ومنع القوى الأخرى من السيطرة على أجزاء ومواقع مهمة في النظام الدولي.
3. الحد من بروز قوى دولية منافسة عبر إدارة عملية تنافس وتعاون مع الدول الكبرى في العالم مع التركيز على القضايا الإقليمية الناجمة من العلاقات مع روسيا والصين والدول الرئيسة في الاتحاد الأوروبي واليابان (كيسنجر–2000)

4. تأمين مصادر الطاقة والمضمونة للولايات المتحدة وحلفائها ، فالولايات المتحدة وبسبب اعتمادها على النفط أصبحت تنظر إلى مسألة تأمينه والسيطرة عليه بعده مصلحة حيوية لا يمكن التهاون فيها لأهمية استخدامه من ناحية ولكونه مرتكزاً لعملية التوازن مع أوروبا واليابان من ناحية ثانية. (العاني–2001)

5. استخدام القوات المسلحة الأميركية في الدفاع عن الولايات المتحدة وحماية وتعزيز مصالحها ومصالح حلفائها عبر تقوية دور القوات المسلحة وإدامة التفوق العسكري فضلاً عن إبقاء تركيز التحالفات العسكرية بشكل أساسي في الحفاظ على التوازن في المناطق الحيوية لصالحها كالإبقاء على حلف الناتو كدعامة عسكرية أمنية لاستراتيجة الولايات المتحدة ومحاولة الولايات المتحدة إعادة رسم دوراً جديداً له وبما يسمح من تعزيز دور الريادة للولايات المتحدة على الحلف.(الشاهد–1993)

6. مواجهة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل استخدامها من خلال تبني استراتيجية وقائية استباقية تمكنها من توجيه ضربات انتقامية ضد دول معادية.

7. تعزيز الوجود العسكري الخارجي واعتباره الضمان الأكيد لتحقيق الأهداف وحماية المصالح ولاسيما أنها الدولة الوحيدة التي لها انتشار شبه عالمي وشريك أمني في العديد من مناطق العالم . (عوني– 1997)

ويمكن القول إن الأهداف جعلت الولايات المتحدة تنظر إلى التوازنات الدولية على أنها تمثل تحقيق لهذه الاستراتيجية ولهذه المصالح ، وذلك في إطار الأوضاع السائدة في العالم فمن بعد وجود الاتحاد السوفيتي المعادي لها إلى وجود روسيا الأقل تهديداً وأوروبا التي تتبنى علاقة مناهضة لها في المجال الاقتصادي وتفوق معدلات النمو الاقتصادي في شرق آسيا جعل بها قوى جديدة تسعى للظهور في المسرح الدولي ووجود تطرف إسلامي قد يزعزع استقرار دول إسلامية حديثة في أنحاء العالم ، وبينما كانت الولايات المتحدة تتصدى لتحدٍ عالمي واحد في الماضي وهو الاتحاد السوفيتي ، أصبحت الآن لديها تحدٍ استراتيجي أساسي وهو شكل توازنات القوى الإقليمية في مناطق كثيرة من العالم لها تأثيرها على أمنها القومي ومصالحها الحيوية.

وقد أفرز هذا التوجه للولايات المتحدة نزوعاً ، جارفاً نحو الهيمنة وبات شعار (مكافحة الإرهاب) بعد 11 ايلول هو البديل لشعار (مكافحة الشيوعية) زمن الحرب الباردة وأصبحت استراتيجية الولايات المتحدة الجديدة تعكس ثلاثة مبادئ رئيسة تحدد مهمة الولايات المتحدة المستقبلية ومسؤوليتها في العالم وهذه المبادئ هي :

1. الانتقال من الردع إلى الاستباق لمواجهة المخاطر المتولدة عن الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل .
2. الانتقال من الاحتواء إلى تغيير الأنظمة التي تعتبرها خطر على المصالح القومية الأميركية .
3. الانتقال نحو القيادة أي على الولايات المتحدة ممارسة دورها الريادي في قيادة العالم وتبوأ مسؤولياتها بصفتها الأمينة على استقراره وأمنه .(منيسي–2002)

4. الدفع باتجاه الإصلاح السياسي في منطقة الشرق الأوسط والذي مهدته الحرب على العراق آذار 2003 عن طريق مبادرة إصلاح الولايات المتحدة التي اتضحت اتجاهاتها وخطوطها التفصيلية من خلال المشروع الذي غدا معروفاً بتسمية مبادرة الشرق الأوسط الكبير . (اللواج –2007)

في ضوء ما تقدم نرى متغيرات دولية واضحة المعالم فقد أضحت الولايات المتحدة تدرك أن القوى الدولية الفاعلة وهي الصين ، روسيا واليابان، وبعض الدول الناشئة التي تحاول صنع حالة من التكامل الاقتصادي بطرح مشاريع اقليمية، كمشروع ربط البحار الخمسة ، بالاضافة للدول التي لديها الرغبة والطموح في مواجهة الولايات المتحدة وحليفتها(اسرائيل)، وبناءً عليه، و انطلاقاً من رؤية مفادها أن قيادة العالم في هذا المناخ المتقلب الجديد يواجه تحديات

كبيرة، ولن تجد الولايات المتحدة ومشاريعها إلاّ خيار استخدام القوة ، أو التلويح باستخدامها لاستمرار هيمنتها وسيطرتها سواء كان هذا الاستخدامم عبر الأداة العسكرية تحت مظلة الشرعية الدولية أي الأمم المتحدة أم التحالف الدولي أو يكون أيضاً بتمرير مشاريع ذات طابع اقليمي يلبي مصالحها ومصالح الدولة الشريكة لها(اسرائيل)،كمشروع الشرق الأوسط الكبير في منطقتنا.

التحديات التي تواجه المشروع المقترح

لقد أفرزت تطورات الأحداث العالمية أشكالاً شتى من أبرزها التكتلات السياسية أو الاقتصادية بين الدول، مثل آسيان والاتحاد الأوروبي ودول الشمال ومجموعة البريكس..) ولما كانت بعض الدول العظمى تسعى في صميم العولمة إلى الهيمنة على المقدرات البشرية ومواردها، كان لزاماً على الدول الوطنية القومية، والإقليمية، ولاسيما المتشابهة في أوضاعها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية أن تجري حواراً منظماً وفعالاً يزيد التعاون، ويرتقي به إلى مرتبة التكامل لتحقيق تنمية مشتركة، ترتفع بحكومات الدول إلى واقع إقليمي جديد.

إن إقامة أفضل العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول، وتعزيز الروابط الثقافية والاجتماعية، والسعي لتحقيق أفضل الأجواء المناسبة لانتقال الأفراد والبضائع هو الرؤية الأساسية لمشروع ربط البحار الخمسة، بالإضافة إلى إقامة تنظيم استثمارات مشتركة بوصفها تقع في قلب العالم، وهو ما لايخدم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها (إسرائيل) خاصةً لأن سورية تمثل منها القلب ، ما يجعلها مركز جذب لاستثمارات مالية وسياحية كبرى في المستقبل تمكنها من تحقيق البرامج التنموية، ناهيك عن تعزيز التعاون السياسي بين حكومات دول البحار الخمسة بما يجعلها قادرة على مواجهة المشاريع التي تستهدفها بالسيطرة أو النيل من سيادتها، ومن أهمها: مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي يهدف لأجهاض أي جهد أو رؤية للمنطقة سوى مصالح (إسرائيل) ، ومن ينسق أو ينخرط معها بمصالحها الأقليمية، وهو التوجه التركي الذي لم يظهر في البداية، لكنه أصبح واضحاً اقليمياً، ودولياً بعدائه الصريح لسورية وتوجهاتها ونهجها، بل تم تكريسه عبر تدخلات مباشرة عبر الدعم السياسي لأعداء سورية، ودعمه اللوجستي للمجموعات المسلحة لتقويض الدولة السورية وسيادتها، على الرغم من أن المشروع غير موجه ضد أي جهة عالمية كانت، أو إقليمية بل يعتبر ضامناً للمصالح الأمنية والاقتصادية والسياسية، والاجتماعية لشعوب المنطقة، ودولها بما فيهم الشعب التركي ، والدولة التركية فسياسة تركيا الحالية تبعدهاعن المشروع بشكل نهائي ، والناظر بتأن إلى ما يحدث في منطقتنا العربية بشكل عام وسورية بشكل خاص سيتأكد من أن مشروع ربط البحار الخمسة أحد الأسباب التي دفعت بالولايات المتحدة الأميركية، و(اسرائيل)، ومن يقف معها من بعض الدول كتركيا، للوقوف ضده كونه يتعارض وتوجهاتها ونظريها لمسقبل المنطقة وتركيبتها بحيث يمكننا تحديد الصراع الحالي القائم في المنطقة على انه ليس صراع مباشر مع (اسرئيل)، بل مع مشروع الشرق الأسط الجديد الذي تغذيه وتدعمه (اسرئيل) وتركيا ودول الخليج وجميع القوى التي تدور في فلك المصالح الأمريكية، مما يؤدي لنسف نظرية التكامل الاقتصادي وفق بعدها الديمغرافي، و الإنساني بحيث لا يمكن تحقيقها ، فمن غير الممكن طرح تكامل اقتصادي بين سورية وتركيا وفق المشرع الامريكي الصهيوني لتفتيت المنطقة، لأن ترابط المصالح والارتباطات للدول الاقليمية نسفت أي تعاون، أو تكامل لدول المنطقة كمشروع ربط البحار الخمسة ، فمن الصحيح القول أن عوامل الجغرافيا والديموغرافيا والاقتصاد، تبدو في مصلحة تشكل الإقليم، ولكنه قد يفقد ميزاته سريعاً إن لم يقف ضد مشروع الشرق الاوسط الجديد الذي لا يخدم الا مصالح (اسرائيل) وحلفائها،وبحيث يواجه مجموعة من التحديات القاسية:

أولاً– التفاهم ما بين جميع مكونات الإقليم على مصالح موحدة بالنظر لتوترات العلاقات البينية الناتجة من تعارض حالي للمصالح .

ثانياً– من المفيد للإقليم الجديد أن يتمكن من تعريف طبيعة اندماجه (تموضعه) في النظام العالمي، أي الوظيفة التي سيتبناها بهدف واحد أمام المجتمع الدولي.

ثالثاً–إن للنهضة هنا طبيعة مفاهيمية خاصة، وبمعنى أدق هي مركب من العوامل الذاتية التاريخية – الاجتماعية والموضوعية التنموية. المطلوب إذاً التدقيق بمسار التطور الداخلي عينه ووضعه في الإطار الإقليمي الأوسع.

رابعاً– إيجاد آليات تنسيق برامج الاندماج الإقليمي من بنى تحتية وتعاون اقتصادي فاعل في وقت قصير.

خامساً– التقدم على هذا الطريق بالتوازي مع تطوير بيئة مكوّناته المعرفية والتكنولوجية على المدى القصير والمتوسط.

الاستنتاجات و التوصيات:

من خلال ما تقدم نستنتج:

–أن المتغيرات الدولية وانعكاسها في البيئة السياسية العالمية تحمل في كل مرحلة من المراحل مصالح الفاعلين الدوليين بحسب تضارب أو توافق مصالحهم ، والدول الأقل تأثيرا تسعى لامتلاك قراراتها عبر تكتلات سياسية واقتصادية تحقق وفقها مصالحها.

أن مشروع البحار الخمسة مشروع طموح وناجح بكل المقاييس في إطاره الزماني والمكاني، و يعمل على تأسيس تاريخ جديد في المنطقة يصون السلام ويدعم أسس العلاقات الاقتصادية والاستراتيجية للدول في إطار سعيها لتحقيق مصالح شعوبها وحماية ترابها، لكنه تعرض لنكسة وفق المعطيات الدولية والإقليمية الراهنة، التي تعبر عن صراع مصالح دول الغاز التي انعكست تناقضات وحروب.

أن الهيمنة الأمريكية على العالم في اطار المتغيرات الدولية، وسعيها الدائم لتحقيق مصالحها ومصالح حلفائها عبر مشاريع تستهدف الأقليم، جعلها تدفع باتجاه تحقيق مشروع الشرق الاوسط الكبير الذي يضرب فكرة ومضمون مشروع البحار الخمسة، ويحقق المصالح الصهيونية في المنطقة.

أن بعض الدول الشريكة في المشروع بكل المعايير الاقتصادية والجغرافية والبشرية كتركيا،انضوت ضمن المصالح الأمريكية والصهيونية في المنطقة التي تهدف لاجهاض مشروع البحار الخمسة، مما يعني استحالة تحقيقه وفق صيغته المطروحة.

أن ما يحصل منذ سنوات في منطقتنا عامة وفي سورية بشكل خاص، كونها في موقع القلب للمشروع هو نتيجة صراع إرادات بين مشاريع الهيمنة والسيطرة، و نهج سورية القائم على القراءة الدقيقة والموضوعية لمجمل المتغيرات الدولية والإقليمية، الأمر الذي مكنها من الحفاظ على دورها ، وفي التحديد الواضح والدقيق لأهدافها.

في اطار المتغيرات الدولية لا يمكن أن تتجاوز منطقتنا الواقع الحالي ، بأن تسلك طريق الأزدهار إلا عبر الوقوف في وجه المشاريع، والمطامع الأمريكية، والصهيونية، وبأن تسعى تحقيق مصالح شعوبها بمشاريع شبيهة بمشروع البحار الخمسة اقتصادياً، وسياسياً،وبأن هناك امكانية لتحقيق ذلك وفق تسميات، وآليات جديدة في المستقبل بالاستناد الى العلاقات السورية الايرانية العراقية .

المراجع:

ألبو، أنس(2006)، **سياسة مركز القوة وتأثيرها في العلاقات الدولية** ، جريدة تشرين، عدد 9497، تاريخ 27/ 3/ 2006، ص11.

العاني، فكرت نامق(2001) ، **الولايات المتحدة وأمن الخليج العربي** (دراسة في تطور السياسة الأميركية في الخليج منذ الثمانينيات وآفاق المستقبل) ، كلية العلوم السياسية/جامعة النهرين ، ص17 .

الحديثي، هاني الياس(1998)، **أهمية التعاون الإقليمي " دراسة في ضوء التغير في مراكز الاستقطاب الدولي**"، دراسات استراتيجية، بغداد: مركز الدراسات الدولية، العدد5، ص44.

الشاهر، شاهر(2012)، **السياسة الخارجية السورية(2000–2010)**، **عقد التحديات الكبرى**، دمشق، ص21.

الشاهد ،جاسر(1997) ، **تأثير استراتيجيات السياسة الأميركية على حلف الناتو** ،مجلة السياسة الدولية ، ع(129) ، ص 97–98 .

المهيدي، سعيد عبد الله(2009)، **النظام العالمي الجديد والعالم الإسلامي رسالة تقريب** ، العدد 37، شبكة النبأ المعلوماتية، ص 2

القوتلي، بشار(2010)، **الغزاة الشرقيين ونظرية البحار الأربعة**، جريدة الأخبار 23 حزيران 2010.

العولمة والأمن القومي الأميركي ،(2002) : تحديات قرن العولمة ، واشنطن : مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، ترجمة : مجلة الحكمة : ع(24) ،ص100

اللواج (2007)عز الدين ، عالم ما بعد 11 ايلول: الإشكاليات الفكرية والاستراتيجية، ، ع(1784) ، ص25 ، للموقع : www.ahewar.org .

العزي، غسان(2008)، **مستقبل الدول الكبرى والنظام الدولي** ، بيروت: مجلة الدفاع الوطني ، بتاريخ: 2008/10/13، على الموقع الالكتروني للمجلة.

براون ،سيوم (2005) ، **القوة والسياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين** ، ترجمة : معقل زهور عدي .

بريجنسكي، زبيغنيو(2012)، **رؤية استراتيجية: أمريكا وأزمة السلطة العالمية** ، ترجمة: فاضل جتكر بيروت: دار الكتاب العربي.

تايلور، بيتر+ **فلنت**، كولن(2002)، **الجغرافية السياسية لعالمنا المعاصر**، ترجمة: عبد السلام رضوان وإسحق عبيد، عالم المعرفة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ص69.

داود، محمود السيد حسن(2003)، **نظام الهيمنة الأمريكية والمقومات الدولية للصعود والسقوط** ، بحث منشورجامعة القاهرة.

عباس، قاسم خضير(1996) ، **مصداقية النظام الدولي الجديد** ، دار الأضواء ، ط1 ، ص3 .

عوني، مالك(1997) ، الاستراتيجية العسكرية الأميركية وموقعها في السياسة الخارجية الأميركية ، مجلة السياسة الدولية ، ع(127) ، ص 96–97

فهمي، عبد القادر محمد(1995)، **النظام السياسي الدولي" دراسة في الأصول والنظرية والخصائص المعاصرة**"، مصدر سابق، ص8.

كيسنجر،هنري(2000)، **نحو دبلوماسية جديدة للقرن الحادي والعشرين** ، ترجمة : عمر الأيوبي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 2000 ، ص143–144.

مصطفى ،نادية محمود(2002) ، **11 ايلول والتحولات في السياسة الخارجية الأميركية** ، للموقع : www.islamonline.net .

منيسي ،أحمد(2002) ، **الاستراتيجية الأميركية نزوع امبراطوري ينذر بفوضى دولية** ، للموقع : www. islamonline.net .

هياجنة، عدنان محمد (1999)، **دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي** ، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص33.

الزعبي، حسين (**2009**)، **عام نجاح السياسة الخارجية السورية** ، صحيفة الوطن، 2009/12/31، على الرابط: http://all4syria.info/content/view/19252/81/

Ministry of Defense, Reassessing the security environment, September, 2002, p.11. www.defenselink.mil .

،American Profligacy and AmericanPower ،Roger C. Altman and Richard N. Haass ،Foreign Affairs ،Nov/Dec2010 ،Vol. 89 ،Issue 6

Joseph S. Nye Jr, Soft Power: "The Means to Success in World Politics", Public Affairs; (2005), ch2.

Randall Schweller; "The Progressiveness of Neoclassical Realism", pp. 311-347 in Colin Elman and Miriam Fendius Elman eds., Progress in International Relations Theory, Cambridge, Mass, MIT Press,(2003).